التحالف الاستراتيجي التركي-القطري: دراسة في الابعاد الأمنية والعسكرية للعلاقات التركية –القطرية بعد العام ٢٠١٧

الباحث : صباح نوري خلف
ا.م.د. فلاح مبارك بردان
معهد العلمين للدراسات العليا
مركز الدراسات الاستراتيجية- جامعة الانبار

Abstract

The military factor is one of the most important factors affecting the foreign policy of any country in general and its relations with the surrounding units within its regional environment in particular, whether they are defensive or offensive. As military force sometimes makes the military alternative the most powerful option in implementing foreign policy, and this force would enhance and support the negotiating power of the state.

Since the outbreak of the Gulf-Gulf relations crisis, which shook the relations between the State of Qatar and its partners in the Gulf Cooperation Council (Saudi Arabia, the UAE and Bahrain), the Turkish-Qatari relations developed rapidly and significantly and included all fields, including in particular the security and military aspects, and this is a success for Turkish diplomacy in managing a crisis in favor of Consolidating its security relationship with an important country in the Arabian Gulf, which is Qatar.

الملخص:

من المعروف أن تاريخ العلاقات القطرية التركية تعود إلى وقت طويل في التاريخ وتدعمها مجموعة عوامل من اهمها العوامل الايديولوجية والمصالح الاقتصادية مسنودة برغبة تركية لفرض النفوض والهيمنة الاقليمية ولعب دور استراتيجي بكافة الابعاد السياسية والعسكرية والأمنية والاقتصادية، بالتالي وجدت تركيا في الخلافات القطرية مع بعض دول الخليج فرصة سانحة في توسيع انتشارها العسكري الخارجي مع وجود بيئة حاضنة لهذا الوجود مركزها دولة قطر المحاطة بـ"اعداء" بحسب رؤيتها ينبغي ردعهم بوجود عسكري وأمني تركي مما يؤدي إلى اعادة تشكل التوازنات في موازين القوى ضمن منطقة الخليج العربي لصالح التحالف التركي القطري.

المقدمة

يعد العامل العسكري من أبرز العوامل المؤثرة في مجال السياسة الخارجية لأي دولة بشكل عام وفي علاقاتها مع ما يحيط بها من وحدات ضمن بيئتها الاقليمية بشكل خاص سواء كانت دفاعية أم هجومية؛ حيث إن القوة العسكرية احيانًا تجعل البديل العسكري الخيار الاقوى في تنفيذ السياسة الخارجية، كما إن من شأن هذه القوة تعزيز ودعم القدرة التفاوضية للدولة.

ومنذ اندلاع ازمة العلاقات الخليجية-الخليجية التي هزت العلاقات بين دولة قطر وشركاءها في مجلس التعاون الخليجي (السعودية والامارات والبحرين) تطورت بعدها العلاقات التركية –القطرية بشكل سريع وكبير وشملت كافة الميادين ومنها بشكل خاص الجوانب الأمنية والعسكرية وهذا يعد نجاح

للدبلوماسية التركية في إدارة ازمة لصالح ترسيخ علاقتها الأمنية مع دولة مهمة في الخليج العربي وهي قطر.

أن هذه الفاعلية والقدرة التركية في إدارة الأزمة الخليجية لم تكن وليد الصدفة لكن بالتأكيد قد أسهمت فيه عوامل وفواعل داخلية وخارجية كثيرة بعضها يتعلق بالعلاقات التاريخية القديمة التي تربط الدولتين (قطر وتركيا) ومستوى التبادل التجاري بينهما والاهم من كل ذلك هو العوامل الايديولوجية التي حفزت الطرفين لاتخاذ مواقف متوافقة بينهما وبشكل خاص مع دول المنطقة أذ انهما يدعمان بشكل علني تنظيم الأخوان المسلمين العالمي وهذا هو جوهر العوامل التي أدت لتفاقم الازمة الخليجية.

أهمية البحث: تكمن أهمية دراستنا من حداثتها ومواكبتها للاحداث التي لم تزل متفاعلة ولم تنتهي إلى الآن الصراعات المتواترة بين الاطراف الرئيسية للأزمة وهذا ينطبق على جوهر دراستنا وهو التحالف الاستراتيجي الذي انبثق بين تركيا ودولة قطر بعد الازمة وهو الآن في مرحلة الصيرورة والتشكل وهذا كله يجهد الباحث لمتابعة الاحداث بشكل مستمر في ظل الضبابية والمواقف المتغيرة وصعوبة الوصول للمصادر الرصينة التي يمكن ان تدعم رؤى الباحث.

اشكالية البحث: نسعى من خلال هذا البحث أن نحاول الأجابة على السؤال المهم وهي ما هي الغايات الحقيقية للعلاقات الاستراتيجية القطرية-التركية وبشكل خاص في ابعادها الامنية والعسكرية واثرها على منطقة الخليج العربي

فرضية البحث: يحاول الباحث اثبات فرضية مفادها ان تركيا المتحفزة نحو الهيمنة الإقليمية واعادة بناء دورها في منطقة الخليج العربي استثمرت الازمة في العلاقات الخليجية ولترسيخ وجودها العسكري والأمني في أهم المناطق حيوية عالمياً وهي منطقة الخليج العربي، بعبارة أخرى: كلما نجحت الدولة في استثمار الفرص والمواقف وقدرتها على إدارة الازمات فأن ذلك سينعكس ايجاباً على قدرتها التحالفية.

منهجية البحث: طبقاً لعنوان وفرضية البحث وجدنا من المناسب أن يصار إلى تقسيم البحث لثلاثة محاور رئيسية وهي:

المحور الأول المؤسسة العسكرية القطرية

المحور الثاني المؤسسة العسكرية التركية

المحور الثالث التعاون العسكري والأمني التركي -القطري

المحور الأول: المؤسسة العسكرية القطرية:

تعاني قطر من ضعف شديد في القدرة البشرية من حيث العدد، وهذا ينعكس على تعدد الجيش وكافة اصناف القوات الامنية، حيث تعتبر قطر أصغر قوة عسكرية من حيث العدد في الشرق الاوسط. [1]

ولأجل التغلب على هذه المشكلة حاولت قطر تطوير قواتها المسلحة منذ بداية الحرب العراقية – الايرانية عام ١٩٨٠، "فزادت اولاً من القوة البشرية العسكرية ببطيء من (٥٠٠٠) في اوائل الثمانينات

[1] - احمد يوسف احمد ، محمد زبارة، " مقدمة في العلاقات الدولية " القاهرة ، مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٨٥ ، ص ٨٩

الى (٦٠٠٠) عام ١٩٥٨ ثم الى (٧٥٠٠) ١٩٩٢، وزادت ايضاً من انفاقها العسكرية السنوية حيث انفقت ١٥٤٢ مليون دولار عام ١٩٨٧، و١,٤٤ مليار دولار عام ١٩٩١، و٢ مليار دولار خلال الفترة من (١٩٩٢ – ١٩٩٥) وتشير البيانات الخاصة بواردات الاسلحة القطرية اعتمادها الاكبر على دول غرب اوربا". [١]

مع تولي الشخ " حمد بن خليفة ال ثاني " مقاليد الحكم في قطر عام ١٩٩٥ تبنى سياسة تعتمد على الاهتمام بكفاءة العنصر البشري في القوات المسلحة القطرية وامداده بالسلاح المتطور الحديث مع التنويع في مصادر التسليح والتخلي بذلك عن سياسة الاعتماد شبه الكامل على الاسلحة والمعدات الفرنسية، فقد كان تقريباً نسبة ٨٠% من الاسلحة والمعدات العاملة في القوات المسلحة القطرية مستوردة من فرنسا، إضافة الى ابرام اتفاقيات التعاون الدفاعي والتسليح من قوى دولية وعلى راسها الولايات المتحدة الامريكية.[٢]

أولاً: السياسة الدفاعية في قطر

السياسة الدفاعية هي السياسة التي تعني بالأمن في مفهومه التقليدي ، حيث تستخدم للتعبير عن الاجراءات التي تتخذها الدول التي لا يكون لديها مقدار كاف من القوة تسعى للحفاظ على ميزان القوة ، ان القوة العسكرية توفر الثقة والاطمئنان للدولة وتحررها من الخوف من خشية خصومها ، بمعنى ان الدولة التي لا تسندها قوة عسكرية لا يمكنها الصمود في وجه التهديدات الخارجية ، ولهذا يعتقد رواد المدرسة الواقعية ان القضايا الامنية والعسكرية هي قضايا السياسة العليا ، وما عدا ذلك من القضايا الاجتماعية والثقافية هي موضوعات السياسة الدنيا. [٣]

كما أن السياسة الدفاعية تتأثر بقوة الدولة الاقتصادية ، في اطار علاقة تلازمية وتفاعلية بين الاقتصاد والانفاق العسكري ، وهي سياسة لا يمكن فهمها من دون الرجوع الى علم الاقتصاد، وخاصة نظرية الانفاق العام واذا كانت الدولة تصرف نموا اقتصادياً ، فان ذلك يساعد على تخصيص الموارد المالية اللازمة لخدمة اولوياتها في الدفاع الوطني وشراء او صنع ما يحتاج اليه الجيش من معدات وتجهيزات ، والعكس ايضاً تؤثر سلباً في قوتها العسكرية لهذا يعتبر الايراد الاقتصادي قاعدة اساسية سواء في وقت السلم او الحرب ، ويحتل الانفاق العسكري مكانه مهمة في اقتصاد العديد من الدول المتقدمة والنامية سواء من حيث حجمة المطلق او نسبته من النفقات الحكومية او الناتج القومي . [٤]

إن قطر لا تصرح بوجود وثيقة رسمية تستخدم لبيان تصورها للسياسة الدفاعية على خلاف بعض الدول، خاصة دول الاعضاء في حلف شمال الاطلسي (الناتو)، التي تستند الى تقليد البيانات البيضاء في مجال الدفاع، غير انها تتيح معلومات عن هذه السياسة فيما نشرت مديرية التوجه المعنوي

---

[١] - مجلس التعاون لدول الخليج العربية ٢٠٠٢ ، القاهرة ، مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية ، ط١ ، ٢٠٠٢ ، ص ٣٥

[٢] - أشرف سعيد العيسوي / قراءة مقارنة في تأثير حربي الخليج الثانية والثالثة في زمن دول مجلس التعاون الخليجي، دبي، مركز الخليج للأبحاث، ط١ ،٢٠٠٧، ص ٧٣.

[٣] - سليمان عبد الله الحربي، مفهوم الامن: مستويات وصيغة وتهديداته (دراسة نظرية في المفاهيم والاطر) المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد ١٩، صيف ٢٠٠٨، ص ١٥.

[٤] - ينظر: ابراهيم سعيدي، واقع وافاق السياسات الامنية والدفاعية بالعالم العربي، تقارير مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠١١/١/٢٤.

للقوات المسلحة القطرية، وفي خطابات كبار القادة الدبلوماسيين والعسكريين التي توضح الموقف الاستراتيجي العام. [١]

ولا بد لنا القول ان الحديث عن هذا الموضوع يبين مدى نجاح النخب القطرية، المدنية والعسكرية في عمله التفكير والتخطيط الاستراتيجي العسكري لتنمية قوة الدولة وبناء قدراتها الدفاعية، وإن هذه السياسة تابعة اساسًا من تصور هذه النخب لمصادر التهديدات الداخلية والخارجية وحجمها، وتتجلى اولوياتها الكبرى في الحفاظ على بقاء الدولة وسيادتها وتأكيد استقلالية قدراتها ودورها الاقليمي والدولي.[٢]

ثانياً: التسليح والصناعة العسكرية في قطر:

قد كان لحصار قطر أثر مباشر في نفقاتها العسكرية سواء فيما يتعلق بوارداتها العسكرية او البرامج الهادفة الى بناء صناعة عسكرية وطنية وتجسد ذلك في التوسع في مراكمة مصادر قوتها الدفاعية بصورة عبر مسبوقة منذ بداية الحصار، اذ وقعت خلال هذه الفترة نحوا ٣٣ اتفاقية دفاعية وصفقات تسليح تجاوزت ٣٠ مليار دولار امريكي، وتمكنت مختلف قوات الجيش القطري من تحقيق قفزات نوعية في جاهزيتها وتسليحها. [٣]

فيما يخص القوات البرية تطورت القدرات التسليحية لهذه القوات بامتلاكها منظومة المانية جديدة تتكون من ٦٢ دبابة من نوع (ليو بارد ٢) و٢٤ مدفع (بي زد اتش ٢٠٠٠) الذي يتمتع بنظام قيادة وسيطرة عالية مع دقة في التصويب والتعامل مع الاهداف المتحركة والاهداف خارج نطاق الرؤية من خلال الرادارات وشبكات التوجيه التي يمتلكها. [٤]

وبشرائها راجمات برازيلية تستطيع أن تدمر أهداف عسكرية الى حدود ٨٠ كم، وحصولها على آلية الجنود الحديثة بشرائها ٤٩٠ مركبة مدرعة من طراز في بي سي اي ((VBCi من شركة (نكستر) الفرنسية للصناعات العسكرية.

كما سرع الحصار تسليم ٢٤ طائرة ضمن الدفعة الاولى من طائرات (رافال) الفرنسية المقاتلة بمقتضى اتفاقية موقعة نهاية ٢٠١٧، ليصبح الاسطول القطري يتكون من ٣٦ طائرة من هذا النوع الذي تنتجه شركة دنسو الفرنسية وتتميز (رافال) بالقدرة على تنفيذ مهمات متعددة خلال طلعة جوية واحدة كتنفيذ هجوم بري ودفاع جوي في آن واحد وتمتلك منظومة حرب الكترونية متكاملة. [٥]

وقد فرض استقبال هذه المنظومات الجديدة توسيع قاعدة العديد الجوية وتطوير قاعة الدوحة الجوية وانشاء قاعدة جوية جديدة باسم قاعدة تميم الجوية.

وخلال العاميين الماضيين طورت القوات البحرية اسطولها من معدات وسفن وزوارق حربية حيث حصلت على سبع قطع بحرية ايطالية في إطار صفقة بقيمة (٥) خمس مليارات يورو، وقد شهدت هذه القوات قفزة نوعية من البدء في تنفيذ مشروع مع شركة (فكنتيري) الايطالية لاستلام سفن

---

[١] - ابراهيم سعيدي، تطور السياسة الدفاعية القطرية بعد ازمة الحصار، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الضاين، قطر،١٧ أيلول، سبتمبر ٢٠٢٠

[٢] - للمزيد ينظر: نفين عبد المنعم مسعد " السياسة الخارجية العربية تجاه ايران " ، مجلة المستقبل العربي ، بيروت ، مركز الوحدة العربية ، العدد ٢٧٩ ، ٢٠٠١ ، ص ٩٣ .

[3] - janes6yhis markt,"Saudi Arabiaahd Qatar tensions Drire Defence Export Growth ," Business wire 6/2/2019 https://bwnews.pr/36A sfen

[٤] - القوات المسلحة القطرية، مجلة الطلائع، العدد (١١) ،٢٠١٨، ص ١٥

[٥] - المصدر نفسه.

استراتيجية من نوع (الكورفيت) وسفن صاروخية وحاملات الهليكوبتر ومنظومة ببطاريات في الدفاع الساحلي وكذلك البدء في بناء ميناء جديد؛ لتعزيز قوة الاسطول القطري على المستوى الاقليمي. [١]

أمَّا فيما يتعلق بالتصنيع العسكري ، كان للحصار اثر كبير في اتخاذ خطوات ملموسة في هذا المجال من ابرزها تشييد اول مصنع قطري للعتاد العسكري في الدوحة بدعم تركي، وتأسيس شركة برزان كأول شركة وطنية في مجال التصنيع والاستشارات العسكرية من اجل المساهمة في ضمان الاكتفاء الذاتي ، وتقوم استراتيجياتها على الاستنساخ والانضمام الى برامج الدول ذات الصناعة العسكرية المتقدمة ومنذ تأسيسها عام ٢٠١٨ وقعت شركة برزان جملة من الاتفاقيات مع عدد من الشركات من بينها "الشركة الايطالية بيريتا لتصنيع المسدسات والبنادق للاستعمال العسكري والامني وشركة بي ام سي التركية المتخصصة في صناعة السيارات العسكرية وشركة كونفرسبرغ الترويجية في مجال ادارة انظمة الاتصالات العسكرية وانظمة الملاحقة وشركة شور انترناشيونال التركية المتخصصة في تصنيع الزي العسكري وشركة رينمثال اي جي الالمانية لتطوير قاعدة لتصنيع الذخيرة في قطر وغيرها". [٢]

وتعقيبًا على ما سبق يمكن القول أن العامل العسكري لعب دوراً مهماً في السياسة الخارجية القطرية، حيف ان ضعف القدرات العسكرية القطرية البشرية واعتمادها على القوى الدولية المؤثرة في توفير الحماية لها سواء عن طريق شراء السلاح او توقيع اتفاقيات امنية عسكرية معها ، وهذا جعل السياسة الخارجية القطرية بشكل غير مباشر اسيرة لمواقف الدول التي وقعت معها اتفاقيات امنية وعسكرية حتى انها في بعض الاحيان تحولت الة اداة لنفيذ بعض السياسات الخارجية لهذه الدول في المنطقة ، وهو ما يتنافى مع سعي الامير " احمد " الى استغلالية بلاده في قراراتها بما يتوقف مع مصالحها ، ما جعل السياسة الخارجية القطرية تشهد تناقضات عدة .

المحور الثاني الثاني: المؤسسة العسكرية التركية:

تعد المؤسسة العسكرية في تركيا من اقوى مؤسسات الدولة التركية واكثرها تنظيمًا إن لم تكن بالفعل سلطة عليا تقع فوق الدستور ومؤسسات الدولة الأخرى، بما فيها الهيئات المنتخبة، وتستمد هذه المؤسسة اهميتها وقوتها من التنظيم الداخلي المحكم لهذه المؤسسة، وتمتعها باستقلالية كاملة في اختيار عناصرها القيادية، ووضوح رؤيتها بشأن دورها والاهداف العليا للدولة، وبالإضافة الى ضخامة القوة العددية للقوات المسلحة التركية، بحيث إنها تأتي وفقاً لهذا المعيار في المرتبة الثانية بعد امريكا بين دول حلف الاطلس. [٣]

وبمرور الوقت استطاع العسكر ارساء نخبة غير عسكرية في البلاد من عناصر البيروقراطية والمثقفين، تنحسر مهمتها في حماية الجمهورية داخلياً ومراقبة سلوك مواطنيها، فيما لم يتخلا الجيش ابداً عن دوره الخارجي المتمثل في حماية استقلال البلاد، ولا عن دور اخر داخلي رآهُ وحدده لنفسه في قيادة الدولة والمجتمع نحو التحديث.

وبطبيعة تطور الأمور أصبحت النخبة العسكرية قوية بما يكفي، لتدخلها في كافة السياسات، وأصبحت مرهوبة الجانب من القادة السياسيين، خلافاً لما يقال بان العسكرية هي امتداد للسياسة بوسائل أخرى؛ لان من الطبيعي أن تحكم السياسة العمل العسكري والعكس غير صحيح، وعلية فان اي تغيير في

---

[١] - المصدر نفسه.

[٢] - جريدة الراية القطرية، ١٤ / ٣ / ٢٠١٨

[٣] - آيات ناصر جابر، دور المؤسسة العسكرية التركية في الحياة السياسية، مجلة كلية التربية الاساسية، الجامعة المستنصرية، المجلد ٢٠، العدد ٨٥، ٢٠١٥ ص ٧٦١

هذه المعادلة يحث ارباكاً في الدولة، إلَّا أنه يمكن ملاحظة إن تدخل القوى المسلحة في السياسة لا يقتصر على تركيا وحدها، وانما يعدّ ذلك احدى السمات البارزة للدول النامية، ولا ينقضي ذلك عظم تأثير الجيش التركي بشكل خاص على سياسة الدولة. [١]

والذي يتمعن في النظر الى المؤسسة السكرية التركية يلاحظ انها تبين استراتيجية تصدير قضاياها للخارج لحماية نفسها من الداخل وفق مبدأ الهجوم خير وسيلة للدفاع، فضلاً عن ذلك هناك مشكلات يرى الجيش ان تعقيدها او اثارتها تشكل ضرورة لهيمنة ومنها قضية الاكراد والعلاقات مع اليونان وقبرص وشمال العراق وهي كلها يجد الجيش فيها مبرراً لتدخله المستمر في الحياة السياسية. [٢]. ولم تلحق تدخلاته العسكرية خلال العقود المنصرمة وإسقاطه الحكومات أيِّ اذىً في استقرار النظام، فقد حدثت كلها بهدف صد خطر داهم يتعدى اسس الجمهورية. [٣]

- **وتستمد هذه المؤسسة اهميتها من:**

١- التنظيم الداخلي المحكم وتمتعها باستقلالية كاملة في اختيار عناصرها القيادية ووضوح رؤيتها الاستراتيجية بشأن دورها والاهداف العليا للدولة والتجدد من داخلها وليس من خارجها كونها تضع لترشيحات لتولي المناصب القيادية ولا يستطيع رئيس الجمهورية الاختيار من خارج هذه الترشيحات، فضلاً عن حرصها على التطهير المستمر لاي عصر من المراتب الدنيا والوسطى اي قد تكون لها رؤية مغايرة. [٤]

٢- قوة الوضع السياسي للمؤسسة العسكرية بموجب الدستور التركي لعام ١٩٨٢، ولعل هذا يفسر بشكل غير مباشر منحها حق التدخل لحماية الامن القومي، وينص على ان القوات المسلحة هي المسؤولة عن الحفاظ على الامن القومي التركي خارجياً وداخلياً، ولهذا لا يعتبر اقطابها اي تدخل عسكري انقلاباً بل تدخلاً دستوريًا. [٥]

٣- قامت اسس بناء استراتيجية الجيش على قواعد المنظومة الغربية، وأدت ارتباطات تركيا العسكرية الى تحديث القوى العسكرية وأيضا البنى التحتية للدولة على وجه العموم، وينعكس ذلك في الوقت الحالي ليس فقط على قوة الاداة العسكرية وكفاءتهم وانما ايضاً على قدرة تركيا العالية في التصنيع والإنتاج الحربي. [٦]

اتخذت المؤسسة العسكرية دور الوصي لنفسها على الجمهورية التركية، من خلال عمليات انقلابية تدخلية متقطعة ومحدودة، ولكنها كانت ذات أثر سلبي على النظام السياسي، وأسهمت في أضعافه؛ وذلك من خلال جعل المسؤولين المدنيين لا يمتلكون السلطات الحقيقية، والتي هي لهم بموجب الدستور، وتكفل لهم القوانين، وبالتالي فان المتحكم بطبيعة الامور سواء كانت داخلية أم خارجية بيد القادة الكبار في القوات المسلحة، وأمّا انقلابات (١٩٦٠ – ١٩٧١ – ١٩٨٠ – ١٩٩٧) ما هي إلا دليلٌ على صحة الفرضيات التي ذهبت الى اعطاء دوراً متزايداً ومتناميًا للقوات المسلحة، وتدخلهم، وكأنهم حماةً للديمقراطية ومبادئ اتاتورك، التي من أجلها تم تأسيس الجمهورية التركية على انقاذ الدولة

---

[١] - الشرتوان ودانيال بابيس، رجال اتاتورك، المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، سوريا العدد (١٣)، ١٩٩٨، ص ٣٥.

[٢] - المصدر نفسه ص ٣٦

[٣] - هاينزكرام، تركيا كقوة اقليمية، مجلة شؤون الاوسط، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق. بيروت، العدد (٥٥) ١٩٩٦، ص ٢٤

[٤] - جلال عبد الله معوض، صناعة القرار في تركيا، مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت، ١٩٩٨، ص ٢٩١.

[٥] - المصدر نفسه، ص ١١٧

[٦] - التوتوران ودانيال بايس، مصدر سبقه ذكره، ص ٣٣

العثمانية، وبالتالي اخفاء الصفة الشرعية على كل تدخل عسكري، على أنه يأتي لحماية الجمهورية والديمقراطية في البلد . [١]

ولهذا فان هناك دوراً ملموساً للمؤسسة العسكرية في تركيا ولهذا الدور تمثل بشكل جدي في الانقلابات العسكرية بالرغم من ايجابياتها وسلبياتها لان المؤسسة العسكرية كانت تعتبر نفسها حامية للمبادئ الديمقراطية. [٢]

استمر تنامي الدور العسكري في الحياة السياسية في تركيا حت نهاية التسعينات، حينما بدء الحديث عن ترشيح تركيا لعضوية الاتحاد الاوربي في قمة هلسنكي نهاية عام ١٩٩٨، اذ فتح لهذا الامر صفحة جديدة في التاريخ السياسي التركي بعيداً عن تأثير جنرالات الجيش الذين كان عليهم ان يبتعدوا عن الساحة السياسية حسب المعطيات الامريكية والاوربية الجديدة التي لم تعد ترى في روسيا واليونان وسوريا وإيران والعراق خطرًا على الحسابات الغربية التي طالما كان لتركيا دورٌ مهمٌ فيها، بجيشها القوي ذي النفوذ السياسي المتعاظم، فقد فرضت التحديات الجديدة النابعة من تلك المناطق على الغرب كالأصولية الاسلامية والارهاب وغيرها ان هندسة الاوضاع داخلها بما يتلاءم مع تلك المستجدات ومن ثم يرزن الحاجة الى قيم الديمقراطية والتعددية وقبول الاخر بدلاً من سطوة الجيوش وقمع الجنرالات .[٣]

ولتقليص سطوة هذه المؤسسة وهيمنتها على النظام في تركيا عمدت الحكومة التركية الى سلسلة من الاصطلاحات في مواد الدستور كان الهدف منها وضع المؤسسة العسكرية وتصرفات قوادها تحت رقابة ومحاسبة البرلمان والاجهزة الدستورية، وسحب صلاحيات لجان الامن القومي في التدخل بالوزارات والهيئات وحصر عملها في تقديم الاستشارة الى الحكومة اي لها مطلق الحرية الاخذ او عد الاخذ بها.

وعلى الرغم من التعديلات الدستورية والجهود من قِبل الحكومة للحد من دور هذه المؤسسة ، إلا أن اقوى ضربة التي اجهزت كلياً على قدرات الجيش التركي تمثلت، في براعة حكومة العدالة والتنمية في استثمار فضيحة تورط قيادات من الجيش في مؤامرات وانشطة هدامة؛ للإطاحة بتلك الحكومة، واغتيال بعض رموزها، واشاعة الفوضى في البلاد، فما ان بدأت تلك الفضيحة في الانكشاف، حتى أعلنت حكومة العدالة أنها لن تسمح لمن يسعى إشاعة الفوضى، وبذلك نجحت في كسب التأييد الجماهيري، وتصوير هؤلاء القادة على أنهم اعداء الشعب، وقامت الحكومة بحملة اعتقالات ضد هؤلاء، وتصفية من يسمون انفسهم: بالدولة العميقة وجماعة الذئاب الرمادية.[٤]

المحور الثالث: التعاون الامني والعسكري بين تركيا وقطر:

كان للحصار أثر مباشر في تعزيز التعاون العسكري التركي القطري، فقد دخلت الى حيز التنفيذ في ٧ حزيران يونيو ٢٠١٧، اتفاقية التعاون العسكري بين البلدين، بعد مصادقة البرلمان التركي عليها،

---

[١] - زيد اسامة احمد الرحماني (٢٠١٣)، دور المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية في تركيا اثناء فترة حكم حزب العدالة والتنمية (٢٠٠٣ – ٢٠١٠). رسالة ماجستير (منشورة)، جامعة الشرق الاوسط، كلية الآداب والعلوم الانسانية، قسم العلوم السياسية، ص ٨

[٢] - احمد نوري النعيمي وحسن علي الجميلي (٢٠١٦) النظام السياسي في تركيا وإيران. دار السنهوري القانونية والعلوم السياسية، ص ٦٨٠

[٣] - بسير عبد الفتاح ، مركز الجزيرة للدراسات ، ٢٧ ديسمبر ، ٢٠٠٩
https://studies.alijazeera.net/ar/reports/2009/201172/122424 /906787.html

[٤] - بسير عبد الفتاح، مركز الجزيرة للدراسات، ٢٧ ديسمبر، ٢٠٠٩

واعتمادها من الرئيس التركي رجب طيب اردوغان، وهي اتفاقية يعود تاريخها الى ٢٠١٤، وعدلت عام ٢٠١٦، وبمقتضاها تمت اقامة قاعدة عسكرية ونشر قوات تركية في قطر، وتعزيز التدريب والمناورات العسكرية المشتركة والتعاون في مجال الصناعة الدفاعية، وتمركز القوات المتبادل بين الجانبين.[١]

وبعد المصادقة على الاتفاقية من قبل البرلمان التركي وصلت اول دفعة من القوات البرية التركية من قبل طارق بن زياد و ١٣٠ جندي وعدد من المدرعات العسكرية، ولاحقاً انخفض عدد الجنود الى ٩٤ جندي، ثم ارتفع بعد ذلك الى مئتي جندي ومستشار عسكري ، ويتوقع أن يصل عدد القوات التركية في هذه القاعدة الى خمسة آلاف جندي في إطار هذه الاتفاقية، ووفقاً للمصادر التركية، سيتم تحديد آلية نشر القوات التركية في تلك القاعدة، فضلاً عن المقاتلات والسفن الحربية التابعة لها، وستكون المهمة الرئيسة للقوات العسكرية التركية في هذه القاعدة هي: تدريب القوات العسكرية القطرية، ويمكنها ايضاً التدخل والمساهمة في حل الازمات، التي يمكن ان تتعرض لها المنطقة .[٢]

ومن الناحية العملية يرقى هذا التعاون الى مستوى دفاع مشكول بين البلدين حيث ان توقيت تصديق البرلمان التركي على هذه الاتفاقية والسرعة التي تم فيها البدء بنشر القوات التركية في اقل من اسبوعيين بعد الحصار يبين عمق الشراكة الاستراتيجية بين البلدين تتضمن هذه الاتفاقية صراحة مادة قانونية تنص على الدفاع المشترك.

ويعكس هذا التعاون العسكري طبيعة التعاون القائم بين قطر وتركيا ، وهو تعاون لم يعد بفعل الحصار وتطور ليتناسب مع طبيعة العلاقات بين البلدين ويعكس ما تحتاج الية الدولة المضيفة في الحفاظ على التوازن الاستراتيجي الاقليمي وما تتميز به الدول الاجنبية انه جزء من استراتيجية تنتهجها دولة قطر في تكيفها مع تهديدات بيئة النظام الاقليمي بسبب الحصار اكتسبت قطر حليفاً عسكريا تلتقي معه في تصور مشترك لمصادر التهديدات الامنية والتوافق والتنسيق في قضايا السياسة الخارجية ونستطيع ان نطلق على الحلف القطري – التركي الحلف العسكري الدفاعي الذي يخدم اهداف متطابقة حيث ان سلوك المتحالفين يتسم بالتوافق تجاه عدد من القضايا او مواجهة طرف مهيمن .[٣]

وتتمثل إقامة قاعدة عسكرية في قطر من المنظور القطري الى توفير الحماية العسكرية لها بصفتها بلد صغير المساحة لا تتمتع بعمق استراتيجي قادر على توفير الحماية اللازمة لها وذلك لكونها دولة عائمة عل بحر من الغاز الطبيعي خصوصاً بعد الحديث الامريكي حول احتمالية اطلاق قاعدة العديد العسكرية الامريكية المتواجدة على الاراضي القطرية وهو امر قد يشكل تهديداً للأمن القومي القطري ، وفيما يتعلق بمستقبل القاعدة حسب ما ورد على لسان ناطقين عسكريين واعلاميين اتراك وقطريين ستتمكن من توفير الدعم اللازم للمؤسسة العسكرية القطرية وتطويرها وتحديث وتأهيل

---

[١] - ابراهيم سعيدي، تطور السياسة الدفاعية القطرية بعد ازمة الحصار، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الضعاين، قطر، ١٧ ايلول، ٢٠٢٠

[٢] - تعرف على الاتفاقية العسكرية بين قطر وتركيا، موقع الجزيرة، نت على الرابط:
https://www.alijzeera.het/encyclopedia/military/2017/6/10

[٣] - مصطفى احمد ابو الخير، النظرية العامة في الاحلاف والتكتلات العسكرية طبقاً لقواعد القانون الدولي العام، سلسلة اطروحات الدكتوراه، ٨١، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠، طلعت احمد سالم، الوجود العسكري الاجنبي في الوطن العربي ط٢، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٨

كوادرها وتدريبهم وستكون قادرة في المستقبل على مساعدة قطر في ازمات طارئة ومواجهة تحديات قد تحصل مع امكانية زيادة نسبة الجنود والعتاد العسكري .[١]

ويتمثل الوجود العسكري التركي في قطر في قاعدة الريان وهي قاعدة عسكرية تركية في دولة قطر تم انشائها بموجب اتفاقية تعاون عسكري في ٢٨ ابريل ٢٠١٤ بين وزارة الدفاع القطرية ووزارة الدفاع التركية، يتواجد في القاعدة ٩٠ جندياً تابعين لفرقة طارق بن زياد التركية برفقة مدرعاتهم وتستوعب القاعدة ٣٠٠٠ جندي، بحيث تكون مقراً لتدريبات عسكرية مشتركة بين الجيش التركي والجيش القطري وستكون متعددة الاغراض. [٢]

تأتي أهمية القاعدة لتركيا من أنها قاعدة تركية خالصة خارج إطار حلف شمال الاطلس (الناتو) في العالم العربي، وهو ما يفيد تركيا على المدى الاستراتيجية لجهة الحضور والتنافس مع القوى الاقليمية الأخرى، خاصة إيران، فضلاً عن مليء الفراغ النهبي الذي تركته، او قد تتركه الولايات المتحدة الامريكية في المنطقة. [٣]

أمَّا قطر فتندرج هذه الخطوة ضمن مساعي الدوحة لتطوير مؤسساتها العسكرية وتحديثها وتأهيل كوادرها وتدريبهم، بهدف تطوير امكانات وقدرات قواتها المسلحة بشكل عام، ومن جهة اخرى يدفع انشاء قاعدة الريان عجلة التعاون الاستراتيجي بينها وبين انقرة فينقله الى مسارات جديدة، ويخرجها من تفرد الحماية الضمنية الامريكية عبر قاعدة العديد ويمنحها شيئاً من الامان مستقبلاً في ضل تعقيدات السياسة في الخليج وأزمتها المتكررة. [٤]

هكذا تكون تركيا، قد اصطفت بشكل واضح الى جانب قطر، التي تتمتع بالعلاقات معها اكثر من دول الخليج الاخرى، اضافة الى رؤية صانع القرار التركي، بأن استهداف قطر جزءٌ من منظومة أكبر، تستهدف تركيا ايضاً؛ ولهذا كان حديثه عن لعبة ما، تدار خلف كواليس الازمة ، واثارته، الى أن دول الخليج التي انتهجت آلية الانقلاب الفاشل في تركيا، فضلاً عن تثمينه لمواقف الدوحة السياسية والاعلامية الثابتة الى جانب انقرة لا سيما ليلة الانقلاب ، وعلى المدى البعيد يدرك الطرفان ان بعض الدول لا سيما السعودية والامارات لن تكون سعيدة بالوجود العسكري التولي في الخليج وخصوصاً على اراضي قطر التي ينظرون اليها بعين التنافس والخصومة ، ورغم محاولات تركيا طمأنة مختلف الاطراف بما في ذلك عرض انشاء قواعد تركية على اراضيهم فأن التحفظ والتوجس سيفرضان نفسيهما وسيطرحان تحيات اضافية على الملف ، اما التحدي الاكبر استراتيجياً هو موقف الولايات المتحدة الأمريكية الذي يرى في الخليج العربي منطقته نفوذ خالصة له حيث تستضيف قاعدة العديد القطرية مقر القيادة المركزية

---

[١] - حنان عمارنة، العلاقات التركية القطرية، تحديات وافاق، مجموعة التفكير الاستراتيجي. المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، ١٩ ايلول سبتمبر، ٢٠١٧.

[٢] - عضوية تركيا بـ"الناتو"..٦٨ عامًا من العطاء والإسهامات (تقرير) ينس ستولتنبرغ، أمين عام حلف شمال الأطلسي (ناتو) في الذكرى السنوية الـ٦٨ لانضمام تركيا لحلف شمال الأطلسي (ناتو) ٢٠٢٠
https://www.alijazeera.net/opinions/12/6/2017

[٣] - سعيد الحاج / القاعدة العسكرية التركية في قطر / السياق والدلالات / ٢٠١٧/٦/١٢
https://www.alijazeera.net/opinions/12/6/2017

[٤] - المصدر نفسه

الأمريكية للمنطقة الوسطى ومركز العمليات الجوية القتالية الامريكية لمنطقة الشرق الاوسط ، وتوصف بانها اكبر خزان استراتيجي للأسلحة الامريكية في المنطقة.[١]

من جانب اخر سُربت بعض تفاصيل الاتفاقية العسكرية التي ابرمتها الدوحة وانقرة بشأن القواعد العسكرية في العاصمة القطرية التي حملت الكثير من الثغرات والشروط الغامضة بحق قطر، والتي يبدو انها ادخلت عمداً حيث جاء من بين الشروط والاحكام الخاصة بالاتفاقية السماح للرئيس التركي رجب طيب اردوغان من الاصول الجوية والبرية والبحرية التركية مصالحة الفكرية والشخصية في الخليج وخارجة باستخدام جيشه العضو في الناتو ، وابدى التغير السويدي من الاستغلال السيء لبنود الاتفاقية الغامضة وما تضمنته من مخاطر كبيرة تسمح للرئيس التركي باستخدامها كيفما يشاء فجاء في احدى فقرات الاتفاقية اذا لم يتم التعديل فان الاتفاقية تنطوي على مخاطر كبيرة لتصعيد مشاركة تركيا في صراعات محتملة قد لا تكون لها علاقة بحماية او تعزيز المصالح القومية لتركيا ، هذا يؤكد وجهة النظر القائلة بان الغموض في بنود الاتفاقية كان متعمداً ومنهجياً للسماح لأردوغان باستخدامها كيفما يشاء.[٢]

يكشف الخبير العسكري المصري أن اردوغان يعلم تماماً إن قطر لن تتعرض لهجوم عسكري، ولن تخوض القاعدة ايَّ حروب عسكرية؛ لكنه وقَّع الاتفاقية بعد اقرارها سريعاً من البرلمان؛ كي يضمن لنفسه مكان، يمكن من خلاله تحقيق اغراضه الأيدلوجية والسياسية في المنطقة وأن يحقق استفادة مادية كبرى تنعش اقتصاد تركيا، مضيفاً الى أن تسريب الاتفاقية ربما يكون بإيعاز من جانبه؛ كي يطمئن الشعب التركي، وإن ابناءه لم يذهبوا لقطر دون امتيازات لتركيا، ويؤكد أن هذه الاتفاقية فيها اذلال لقطر. ويختتم الخبير العسكري المصري حديثه قائلاً ان الاتفاقية وان كان يطلق عليها عسكرية الا انها ذات دلالات وابعاد سياسية مشتركة فهي فرصة للحكومة التركية كي تستنزف قطر مادياً، وبالنسبة لقطر فهي محاولة للكيد السياسي ضد دول الربيع العربي وشراء موقف تركيا والحصول على دعمها ومساندتها ضد العرب في المحافل الدولية مثلما تفعل مع إيران ولكن ليس باتفاقيات عسكرية بل باتفاقيات اقتصادية مباشرة.[٣]

الخاتمة:

من خلال ما تقدم تبيانه في ثنايا بحثنا وجدنا أن العلاقات الأمنية والعسكرية بين دولة قطر وتركيا في تطور مستمر وسريع وبشكل خاص بعد حدوث الأزمة في العلاقات الخليجية عام ٢٠١٧ م وكان لقدرة تركيا على إن تكون شريك اقليمي في إدارة الأزمة ان ترسخ لوجودها العسكري في الخليج العربي

---

[١] - سعيد الحاج، مصدر سبق ذكره

[٢] - ياسر نجدي، موقع عالمي مختص يكشف: السعودية تمتلك رابع أكبر أقوى سلاح مدرعات في العالم: اخبار السعودية، صحيفة سبق الالكترونية، الرياض ١٠ يناير، ٢٠١٩، على الرابط:
https://newsyemen.sahafahn.net/show5047320.html

[٣] - أشرف عبد الحميد، خبير عسكري، القاهرة، اتفاقية الدوحة وانقرة، بها بنود مهينة للطرف القطري ،١٣ يناير ٢٠١٩.
https://www.alnrabiy.net/arab-and-world/9ulf/13/1/2019.ugn

وترتبط بشبكة علاقات أمنية واسعة مع دولة قطر ذات التأثير الإقليمي برغم من حجمها الجغرافي والسكاني مقارنة بأطراف الازمة الأخرى مثل السعودية والامارات العربية المتحدة.

أن الإدراك الاستراتيجي التركي للأهمية الاستراتيجية لدولة قطر لتكون شريك أمني وعسكري دفعها أن تضحي بعلاقاتها مع دول الخليج الأخرى لتدفع بقوة جميع أمكانياتها الاقتصادية والسياسية والاعلامية للدفاع عن دولة قطر خلال نشوب الأزمة الخليجية لعام ٢٠١٧/ لتكون بمثابة الفرصة السانحة التي يتطلب استغلالها قبل ان تتلاشى لتعزيز وجود عسكري تركي دائم في منطقة الخليج العربي عبر التحالف مع دولة قطر.

الاستنتاجات

توصل الباحث إلى مجموعة من الاستنتاجات وهي:

١- أن من اهم عوامل نجاح بناء التحالفات الاستراتيجية هو العامل الإيديولوجي لأنه يوفر اساس رصين على عكس التحالفات المصلحية التي لا تقوم على اساس ايديلوجية، وهذا ما توفر في التحالف الاستراتيجي التركي_القطري أذ انه تحالف يجمع دولتين توصفان بأنهما من داعمي فكر الإخوان المسلمين في العالم، وهذا مثل عنصر قوة في ديمومة هذا التحالف.
٢- أن مستقبل هذا التحالف الاستراتيجي يمكن استشرافه من خلال تحليل الباحث لأهم الفرص والكوابح التي تعترض تطوره وقد توصل الباحث إلى حقيقة مفادها أنه بالرغم من المحاولات الأخيرة من جانب بعض دول الخليج العربي وبشكل خاص خصوم دولة قطر مثل السعودية والامارات العربية المتحدة وجمهورية مصر العربية للعودة إلى علاقات طبيعية مع دولة قطر وسحب البساط من تحت تركيا، لكن هذا لا يمنع من أن التحالف الاستراتيجي التركي القطري سيكون محور مهم في ترتيبات الأمن الخليجي المقبلة وسيكون الوجود العسكري والأمني التركي عنصر مهم ويحسب له الحساب خلال التعامل مع دولة قطر ولن تضحي قطر بهذا التحالف ابداً.
٣- من خلال ما تقدم ذكره، نجد أن ترتيبات الأمن الخليجي السابقة والتي اعتمدت عليها دول المنطقة لمواجهة التحديات والتهديدات الخارجية اصابها الكثير من التغيير وبشكل خاص الادوار التي تناط إلى التشكيل العسكري الخليجي المشترك المسمى بـ "درع الجزيرة " الذي اصابه بعض التراجع والجمود على الرغم من الحرب في اليمن.
٤- هنالك تحولات ملموسة في شكل ومستوى توازنات القوى في منطقة الخليج العربي بعد الاعلان عن هذا التحالف الاستراتيجي بين قطر وتركيا والذي ترافق مع انتشار عسكري وقواعد دائميه تركية في دولة قطر.

التوصيات

١- لابد لصانع القرار العراقي أن يوظف هذه المتغيرات لصالح الأمن العراقي بواسطة الارتكاز على التفكير الاستراتيجي الذي يوفر خيارات للتعامل مع البيئة السياسية الجديدة التي افرزتها الخلافات الخليجية بعد عام ٢٠١٧م ومن ثم بناء سياسة حيادية بعيدة عن سياسة المحاور في دعم الأمن العراقي.

٢- ان التحالف الاستراتيجي التركي-القطري قد يسهم في اعادة بلورة شكل توازنات القوى في منطقة الشرق الأوسط عامة ومنطقة الخليج العربي بشكل خاص ومن هنا على صانع القرار العراقي ان يكون واقعياً ومصلحياً ويتلمس بهدوء الدور الذي يمكن ان يمارسة العراق في خضم هذه الفوضى السياسية والأمنية في منطقة الخليج العربي.

المراجع

الكتب

١. احمد نوري النعيمي وحسن علي الجميلي (٢٠١٦) النظام السياسي في تركيا وإيران. دار السنهوري القانونية والعلوم السياسية، ص ٦٨٠
٢. احمد يوسف احمد ، محمد زبارة، " مقدمة في العلاقات الدولية " القاهرة ، مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٨٥ ، ص ٨٩.
٣. مجلس التعاون لدول الخليج العربية ٢٠٠٢، القاهرة ، مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية ، ط١ ، ٢٠٠٢ ، ص ٣٥ .

المجلات والصحف

١. ابراهيم سعيدي، تطور السياسة الدفاعية القطرية بعد ازمة الحصار، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الضعاين، قطر، ١٧ ايلول، ٢٠٢٠
٢. ابراهيم سعيدي، واقع وافاق السياسات الامنية والدفاعية بالعالم العربي، تقارير مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠١١/١/٢٤.
٣. ابراهيم سعيدي، تطور السياسة الدفاعية القطرية بعد ازمة الحصار، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الضاين، قطر،١٧ أيلول، سبتمبر ٢٠٢٠
٤. أشرف سعيد العيسوي / قراءة مقارنة في تأثير حربي الخليج الثانية والثالثة في زمن دول مجلس التعاون الخليجي، دبي، مركز الخليج للأبحاث، ط١ ،٢٠٠٧، ص ٧٣.
٥. آيات ناصر جابر، دور المؤسسة العسكرية التركية في الحياة السياسية، مجلة كلية التربية الاساسية، الجامعة المستنصرية، المجلد ٢٠، العدد ٨٥، ٢٠١٥ ص ٧٦١
٦. بسير عبد الفتاح، مركز الجزيرة للدراسات، ٢٧ ديسمبر، ٢٠٠٩
٧. جريدة الراية القطرية، ١٤ / ٣ / ٢٠١٨

٨. جلال عبد الله معوض، صناعة القرار في تركيا، مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت، ١٩٩٨، ص ٢٩١.
٩. حنان عمارنة، العلاقات التركية القطرية، تحديات وافاق، مجموعة التفكير الاستراتيجي. المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، ١٩ ايلول سبتمبر، ٢٠١٧.
١٠. سليمان عبد الله الحربي، مفهوم الامن: مستويات وصيغة وتهديداته (دراسة نظرية في المفاهيم والاطر) المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد ١٩، صيف ٢٠٠٨، ص ١٥.
١١. الشرتوان ودانيال بابيس، رجال اتاتورك، المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، سوريا العدد (١٣)، ١٩٩٨، ص ٣٥.
١٢. القوات المسلحة القطرية، مجلة الطلائع، العدد (١١) ،٢٠١٨، ص ١٥
١٣. نفين عبد المنعم مسعد " السياسة الخارجية العربية تجاه ايران " ، مجلة المستقبل العربي ، بيروت ، مركز الوحدة العربية ، العدد ٢٧٩ ، ٢٠٠١ ، ص ٩٣ .
١٤. هاينزكرام، تركيا كقوة اقليمية، مجلة شؤون الاوسط، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق. بيروت، العدد (٥٥) ١٩٩٦، ص ٢٤

المواقع الالكترونية

١. أشرف عبد الحميد، خبير عسكري، القاهرة، اتفاقية الدوحة وانقرة، بها بنود مهينة للطرف القطري ،١٣ يناير ٢٠١٩. https://www.alnrabiy.net/arab-and-world/9ulf/13/1/2019.ugn
٢. سعيد الحاج / القاعدة العسكرية التركية في قطر / السياق والدلالات / ٢٠١٧/٦/١٢ على الرابط: https://www.alijazeera.net/opinions/12/6/2017
٣. عضوية تركيا بـ"الناتو"..٦٨ عامًا من العطاء والإسهامات (تقرير) ينس ستولتنبرغ، أمين عام حلف شمال الأطلسي (ناتو) في الذكرى السنوية الـ٦٨ لانضمام تركيا لحلف شمال الأطلسي (ناتو) ٢٠٢٠ على الرابط: https://www.alijazeera.net/opinions/12/6/2017
٤. تعرف على الاتفاقية العسكرية بين قطر وتركيا، موقع الجزيرة، نت على الرابط: https://www.alijzeera.het/encyclopedia
٥. بسير عبد الفتاح، مركز الجزيرة للدراسات، ٢٧ ديسمبر، ٢٠٠٩ على الرابط: https://studies.alijazeera.net/ar/reports/ l
٦. ياسر نجدي، موقع عالمي مختص يكشف: السعودية تمتلك رابع أكبر أقوى سلاح مدرعات في العالم: اخبار السعودية، صحيفة سبق الالكترونية، الرياض ١٠ يناير، ٢٠١٩، على الرابط: https://newsyemen.sahafahn.net/show5047320.html

الرسائل العلمية

١. زيد اسامة احمد الرحماني (٢٠١٣)، دور المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية في تركيا اثناء فترة حكم حزب العدالة والتنمية (٢٠٠٣ – ٢٠١٠). رسالة ماجستير (منشورة)، جامعة الشرق الاوسط، كلية الآداب والعلوم الانسانية، قسم العلوم السياسية، ص ٨
٢. مصطفى احمد ابو الخير، النظرية العامة في الاحلاف والتكتلات العسكرية طبقاً لقواعد القانون الدولي العام، سلسلة اطروحات الدكتوراه، ٨١، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠، طلعت

احمد سالم، الوجود العسكري الاجنبي في الوطن العربي ط٢، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٨

المراجع الإنجليزية

1. janes6yhis markt,"Saudi Arabiaahd Qatar tensions Drire Defence Export Growth ," Business wire 6/2/2019 https://bwnews.pr/36A sfen